التصويت على رفع الحصانة عن الحريش (تصوير: صالح محمد)

الغانم لدى دخوله مجلس الأمة

أسبوعين بناء على طلب الحكومة

خورشيد: التحقيق في الصحة كان بسبب تجاوزات لا تحملها بعارين العالم ولم نذهب إلى ألمانيا للعب

قرارا من الممكن أن تعيده الاثنين المقبل، وهي غير قادرة على تنفيذ برنامج العمل، الغريب انهم اعلنوا خطة 2035 وقالوا بها متطلبات تشريعية وهي لا تعرف أن البرلمان من الممكن الا يقر متطلباتهم التشريعية، وكنت اتمنى ان كلمة الرئيس هو من يقراها لنا ولا تاتي مكتوبة، والأوضاع الإقليمية في مناطق التوتر هو كلام صحافي على المستوى المحلي دعم نظم العدالة فواضح مدى إصرار الحكومة واهتمامها بالحريات والعدالة.

واضاف: إننا نناقش مسالة جوهرية والحكومة تتكلم عن السيادة وتقول هي مسالة سيادة، الأمة مصدر السلطات ولن نتراجع عن هذا القانون، قانون الوحدة الوطنية لا يصلح إلا إذا اشتهت الحكومة تطبقه على أحد، منذ 62 نحاول نبحث عن التعدين، وهناك أسماء فشلت في وزاراتهم وكل ما قرغ مكان تضعه في مكان آخر، واحد يطرح فيه اللقاء بـ33 نائبا نضعه في مكان آخر.

وقال: إنه فيما يتعلق بضبط الإنفاق اتمنى ان يكون الوزير صادق يوم قال إنه ستتم إعادة النظر في وثيقة الإصلاح، وعدم اللجوء إلى تنويع مصادر الإيراد من جيوبنا، من كان سببا في الفشل لا يمكن ابدا أن يكون سببا بالنجاح.

الشيخ محمد العبدالله: سعيد بوجود الزميل عبدالكريم الكندري في الصفوف الأمامية وهو يستحق ذلك، والكلام الموجود في دستور الكويت ذو ثقة، لكن منه التساؤل بعدم وجود رئيس الوزراء في الجلسات فإذا كان هناك نص دستوري بوجود الرئيس في المجلس فليخبرنا به، دون التعدي والمساس بكرامات الأشخاص.

د. عبدالكريم الكندري: ما في نص دستوري يمنع الرئيس من الجلسات، ولكن هناك عرف دستوري جعل المرحوم الشيخ سعد موجودا هنا وكان يواجه ويتكلم، واتمنى الا ننسى باننا احد الموقعين على طرح الثقة فيك يوم كنت وزيرا للصحة، انت اخ وعزيز، ولكن اتكلم من منطلق دستوري وسياسي.

واضاف: كنت اتمنى الا نتمسك بنص دستوري لتجد العذر للرئيس انه لا يحضر، نحن لا نطلب أن يطلع في مؤتمرات صحافية، النواب تكلموا عن إنشائية البرنامج وان المشكلة في الإدارة، ونحن وراءنا استجوابات للرئيس ترجموا هذا الكلام في الاستجوابات لا يخوفونكم بحل وإبطال ومن يخاف من الحل لا تنزل الانتخابات واشتغل بما يمليه عليك ضميرك وقسمك.

الشيخ محمد العبدالله: سعيد باستشهاد الزميل بالمغفور له الامير الوالد الشيخ سعد، وسبق في رئاسة الوزراء الشيخ جابر الأحمد والشيخ صباح السالم، وكانوا يحضرون الجلسات بشكل دائم وذلك موجود في المضبطة، وأؤكد أن الوزراء وعلى رأسهم سمو الرئيس حريصون على التعامل الدستوري واللائحي والاجتماعي كما تربينا في الكويت وأمر جميل أن نستلهم العبر من سوابقنا الجميلة.

رياض العدساني: التنمية اليوم ليست حبرا على ورق والبرنامج طبق الأصل من البرنامج السابق، ويفترض على الحكومة ألا يقوم الديوان الأميري بدور الحكومة فما هو السند الدستوري لقيام الديوان بالمشاريع؟ فهي تتنازل عن اختصاص أصيل لها.

واضاف: الإصلاح لابد ان يبدا من انفسنا من التماس قضايا البلد ومنها غلاء الأسعار والإصلاح الاقتصادي وسوف يتم التعامل معها بالأطر الصحية وتعرض وفق الدستور ولا تمس جيب المواطن وتعزيز القطاع الخاص وبناء على ذلك نحدد الموقف الصحيح.

وقال العدساني: نطالب بتخفيض التكلفة على المواطن، والإسكان وطوابير الانتظار والعاطلين عن العمل والصحة والرياضة، المرفاق الصحية متهالكة والمواطنون يتبرعوا انفسهم اين دور الحكومة؟ والمنشآت الرياضية متهالكة قديمة، البرنامج متكرر ولا يوجد به شيء على أرض الواقع، وانتشار الفساد بدون وجود شخص تمت محاسبته، ومؤشر البطالة 19 الف مواطن ويستعينون بالوافد، المواطن «عزه في ديرته»، وقضية الاستثمارات فالتامينات لديها 338 صندوقا بها تجاوزات وهناك 123 صندوق الكويت تملك منها 60 صندوقا 100 ٪ ولا يوجد ممثل لها.

وطالب العدساني وزير المالية مراقبة كل الصناديق والمؤسسة تملك 100 مليار وهيئة الاستثمار تملك 592 مليار دولار يجب مراقبتها، وفيما يتعلق بسحب الجناسي فإذا تكلمنا الى العدل والمساواة يجب نقل هذا الأمر الى القضاء، لا يتم السحب إلا بحكم قضائي نهائي، ومن سحبت جنسيته بدون دليل يذهب الى المحكمة الإدارية لكن من زور جنسية يروح للنيابة.

واضاف: لا نقبل بالمزورين أو المزدوجين فمن يحكم بهذا الأمر هو القضاء، نريد توحيد الدعوة لتنظيم العملية، فلا يمكن ان تكون الحكومة هي الخصم والحكم ولتحقيق المساواة والحيادية ننقل هذا الأمر الى المحكمة تفاديا للظلم والتراخي والمحاباة المحكمة المختصة في نظر السحب والإسقاط، وكذلك لا نسحب جنسية أو نسقط إلا بحكم قضائي نهائي، كما ان قانون تعارض المصالح مهم لانه يعالج اكبر صور الفساد بان يمارس السياسي التجارة ويضغط على الحكومة من أجل مصالح شخصية، الفاسدون والمرتزقة متلونون كالوان الطيف.

عبدالوهاب البابطين: برنامج عمل الحكومة ورد به نص دستوري يلزم الحكومة به، غير ان ما جاءت به الحكومة جمل مطاطة لا سند لها، البرنامج السابق استدامة الرفاه، والحالي تنمية مستدامة، والمشترك ان هناك استدامة لكن طول هذه الفترة ان الاستدامة كانت باستمرار الفساد وأداء حكومي هزيل جدا والفساد الإداري المنتشر في الكويت وسوء الإدارة المالية للدولة وهذه هي الاستدامة الموجودة.

واضاف: لأن البرامج متشابهة والخطط مطاطة فلا يعنيني هذا البرنامج وما يعنيني اننا لسنا بحاجة الى تشريعات ولا خطط ولا برامج عمل بل ينقصنا حكومة ترغب في الإصلاح وهي غير قادرة على الإصلاح، واعضاء الحكومة مجتهدون كل حسب اختصاصه فيما ينجز ولكنهم غير قادرين على العمل، يمكن بسبب حكومة الظل او مستشارين فاشلين فشلوا في وزاراتهم أو بسبب سياسة تعودنا عليها من فترة طويلة.

وقال البابطين: كل الناس تشتكي والنواب والوزير والمواطن يشكون فمن المسؤول؟، والكل يتحمل المسؤولية المشتركة للوصول الى النتائج المرجوة نحن في بلد صغير قليل الامكانيات لا نستطيع في الأزمات الكبيرة مواجهة الأزمات الخارجية، والحصن الأول لهذا البلد هو أبناء الشعب الكويتي بتكاتفهم، وتكاتف أبناء الكويت كافة هو من يحميها بالدرجة الأولى.

يوسف الفضالة: برنامج عمل الحكومة ناقص وعليها توضيح دور الديوان الأميري في

وزير الأشغال يرد على موضوع غرق الشوارع

- الشطي: عبارات البرنامج الحكومي ممتازة إلا أنها نسخة مكررة من البرامج السابقة
- عبدالكريم الكندري: إذا كانت الحكومة لاتحضر الجلسات كيف ستقنع المجلس ببرنامجها
- العدساني: التنمية عندنا ليست إلا حبراً على ورق والبرنامج طبق الأصل من السابق
- البابطين: لسنا بحاجة إلى تشريعات ولا خطط ولا برامج عمل بل ينقصنا حكومة ترغب في الإصلاح
- الفضالة: برنامج عمل الحكومة ناقص وعليها توضيح دور الديوان الأميري في القيام بالمشاريع
- عبدالله فهاد: لا يمكن لهذه الحكومة أن تحقق برنامجها فما بالك بالتنمية التي ينتظر تحقيقها للمواطن

إعلان تذكيري
mada
دعوة لحضور اجتماع الجمعية العمومية العادية لشركة مدى للإتصالات للسنة المالية المنتهية في 31/12/2016
يتشرف مجلس ادارة شركه مدى للاتصالات ش.م.ك (مقفلة) بدعوة المساهمين الكرام لحضور الجمعية العمومية العادية للشركة عن السنة المالية المنتهية في 2016/12/31 والذى سيعقد بمشيئة الله يوم الخميس الموافق 6 ابريل 2016 في تمام الساعه 11:45 صباحا بمقر الشركة الكائن في حولي - برج الصفاة - مقابل مركز سلطان - الدور 17 لمناقشة المواضيع المدرجة على جدول الاعمال على النحو التالي :
جدول أعمال الجمعية العمومية العادية
اولا : سماع تقرير مجلس الادارة للسنة المالية المنتهية في 2016/12/31 والمصادقة عليه .
ثانياً: سماع تقرير مراقب حسابات الشركة للسنة المالية المنتهية في 2016/12/31 والمصادقة عليه .
ثالثاً: مناقشة البيانات المالية عن السنة المالية المنتهية في 2016/12/31 واعتمادها .
رابعاً: سماع تقرير المخالفات والجزاءات الصادرة من الجهات الرقابية .
خامساً: سماع تقرير التعاملات التي تمت او ستتم مع اطراف ذات الصلة .
سادساً: الاستقطاع للاحتياطي القانوني بنسبة 10 % مبلغ 6,358 د.ك
سابعاً: مناقشة الاستقطاع للاحتياطي الاختياري بنسبة 10 % مبلغ 6,358 د.ك لدعم الانشطة التشغيلية للشركة
ثامناً: الموافقة على عدم توزيع ارباح عن السنة المالية المنتهية في 2016/12/31 .
تاسعاً: مناقشة إخلاء اطراف السادة أعضاء مجلس الادارة وإبراء ذمتهم فيما يتعلق بتصرفاتهم القانونية والمالية والادارية عن السنة المالية المنتهية في 2016/12/31 .
عاشراً: تعيين أو إعادة تعيين مراقب الحسابات للشركة للسنة المالية 2017 وتخويل مجلس الادارة بتحديد اتعابهم .
لذا يرجى من السادة المساهمين الكرام الراغبين بحضور الاجتماع مراجعة الشركة الخليجية لحفظ الاوراق المالية خلال ساعات الدوام الرسمي وذلك لاستلام بطاقات وتوكيلات الحضور، حسب العنوان التالي:-
شرق- شارع مبارك الكبير - بناية زيد الكاظمي - الدور الخامس
هاتف رقم: 22250600

الحريش معترضا

وسعدون يبرر